الحركة النسائية الأمازيغية بالمغرب
محاولة لفهم تمفصل الخصوصية الجنسية والثقافية

خالد أوعسو
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء- سطات

L'article vise à identifier l'une des composantes du mouvement féminin, qui, pendant une courte période, a pu combiner le volet culturel et sexuel du fait de la double souffrance des femmes amazighes. Sur cette base, l'article tente d'aborder premièrement les cadres théoriques qui expliquent la naissance du mouvement avant de passer à l'analyse du contexte comme élément de départ afin de comprendre les origines et les compétences qui caractérisent le mouvement des femmes dans sa dimension amazighe, sans négliger les différents champs de travail qui donnent spécificité à cette dynamique et qui se traduit à travers les symboles, la langue et le droit coutumier.

ليس غريبا أن يتحول الحراك المغربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى إحدى القضايا التي سرعان ما ارتفعت إلى دائرة التفكير النظري والتحليل السوسيو-سياسي والتاريخي، ولعل مرد ذلك - في جزء منه- إلى هشاشة مستويات "الإصلاح" الذي عرفته البلاد، والذي يجعل دائرة الانفلات والعودة إلى وضعية الاحتقان صفة موازية لواقع "الاستمرارية" الذي ينقض نفسه في كل وقت وحين، من خلال حركات احتجاجية قصيرة أو ممتدة في الزمن، مركزية أو هامشية بالمعنى الجغرافي، "وطنية" أو ذات مضمون "هوياتي" تعيد النظر في أسس الوطنية، ومن ثمَّ في مسلمات بناء الدولة والمجتمع.

ليس صدفة إذن أن تخرج العديد من الاحتجاجات من رحم المجتمع، حيث تشكل الحركات الهوياتية ذات الطابع الثقافي والجنسي تعبيرا عن وضعية تعطل البناء المؤسسي والإصلاح الاقتصادي والسياسي والثقافي، وهو ما يسهل استخلاصه من خلال الأدبيات والمواقف المعبر عنها[1].

[1] تكفي الإشارة إلى التقارير التي تقدمها المؤسسات الدولية، وكذا التقارير الموازية للمنظمات غير الحكومية المغربية.

وإذا كان ظاهرا أن موضوعة الحراك شكلت إحدى القضايا التي تأسست عليها كثير من الأطروحات، فتحولت إلى موضوع العديد من المقالات والأعمال الأكاديمية (استاتي، 2006) التي بَأرَت اهتمامها في حركات بعينها بغرض إيجاد مداخل لفهم بعض الإصلاحات التي بوشرت مع تنامي موجات الاحتجاج، فإن الإضافة التي نسعى إلى رسم معالمها تكمن في إبراز الخصوصية التي تميز الحراك الأمازيغي في بعده الأنثوي باعتباره حراكا يركب مطالب ثقافية–جنسية، لكن ضمن سياق عام هدفه بناء دولة الحق والقانون.

وفي هذا الإطار، ستحاول هذه الورقة الوقوف عند أحد تجليات الحركة النسائية المغربية، ويتعلق الأمر بالحركة الامازيغية بصيغة المؤنث، وهو حراك تجسد في مختلف واجهات الفعل المدني والسياسي سواء تعلق الأمر بالمنظمات الأهلية وبعض الأحزاب السياسية[2]، أو بالنساء المنتميات أو بغيرهن من اللواتي أفرزهن واقع الصراع الاجتماعي[3] وحملهن إلى دائرة الفعل الاحتجاجي الذي يتخذ غالبا صيغة فعل منظم ذي أشكال متعددة، وله أهداف ذات منحى سياسي.

ولبلوغ هذه الغاية سيتم التركيز أساسا على منظمتين نسائيتين هما جمعية "تنهنان" (تأسست سنة 2004) وجمعية "صوت المرأة الأمازيغية" (تأسست سنة 2009)، إلى جانب بعض الفاعلات اللواتي ينشطن في تيارات مختلفة (حركات نخبوية كاتحاد الطلبة، أو منظمات حقوقية)، ويتقاسمن، عموما، نفس "الخطاب".

1. الحراك الأمازيغي من الميلاد إلى الامتداد

أ. تحديدات أولية: عرف العالم تغيرات كان أحد مظاهره تنامي الحركات الاجتماعية التي أضحت اليوم مؤشرا على درجات الاحتقان أو الاستقرار التي تطول العديد من الدول.

تاريخيا، يرجع الفضل إلى لورنز فون شطاين الذي قارب الحركة الاجتماعية من خلال دراسته لأشكال التعبير ذات المنحى الاشتراكي والشيوعي في المجتمع الفرنسي (Ibrahimi, 2011 El)، وذلك قبل أن يتم تطوير المفهوم مع مجموعة من المفكرين أمثال تورين(Touraine,1973) وروشي ((Rocher, 2002 الذي رأى في الحركة الاجتماعية فعلا منظما، يتخذ عدة أشكال وله غايات محددة.

[2] كما هو حال البرلمانية فاطمة تاباعمرانت.

[3] مثال ذلك سيليا الزياني إحدى الفاعلات النسائيات الأمازيغيات في حراك الريف.

من هذا المنطلق برز إلى العلن – في الحالة المغربية– فعل نسائي أمازيغي عبَّر، في الواقع، عن الدينامية التي راكمتها الحركة الأمازيغية. وقد اصطلح على تسميتها تارة بالتنظيمات النسائية الأمازيغية، وتارة أخرى بالحركة النسائية الأمازيغية. ويُقصد بها جمعيات وفعاليات مستقلة وتنظيمات "عرفية" تتمركز أساسا بالجامعات. والقاسم المشترك بين كل هذه التعبيرات هو الدفاع عن المرأة الأمازيغية والمطالبة بإدماجها في الحياة العامة من خلال الإقرار بخصوصيتها الثقافية، وذلك اعتمادا، بالأساس، على مرجعية كونية غايتها بناء دولة الحق والقانون.

إن ما وجب تأكيده في هذا المقام هو أن الفعل النسائي الأمازيغي شأنه شأن أي فعل مطلبي احتجاجي يتسم بنوع من التنظيم، شكَّل موضوع "مطارحات نظرية" حاولت فهم المحددات المتحكمة في ميلاد "الحركات الاجتماعية" عموما. وفي هذا الإطار وجبت الإشارة إلى وجود بعض المقاربات المفسرة لنشأة الفعل الأمازيغي بالمغرب التي يمكن استلهامها عند الحديث عن الحركة الأمازيغية بصيغة المؤنث، والتي تُرجمت في صيغة أعمال أكاديمية حاولت أن تقارب أطرا نظرية من حيث تطبيقاتها الإجرائية في علاقة مع المجتمع المغربي، مع تأكيد صعوبة حصر الأسس المفسرة في عناصر بعينها دون الاعتداد بعاملين هامين : يتعلق الأول بتعقد الأطر المفسرة نظرا للطبيعة المركبة والتفاعلية لمجمل هذه العناصر إلى درجة يستعصي معها الإقرار باستقلالية أي منها مقارنة بالمحددات الأخرى ؛ ويرتبط الثاني بالعناصر الخارجية والإنسانية المفسرة للفعل الحركي، مادام الإنسان يعيش داخل وسط محكوم بديناميات مختلفة داخلية وخارجية، سياسية–ثقافية، تاريخية–استشرافية.... وعلى الرغم من هذه الإكراهات ذات الطبيعة المنهجية والمعرفية سأقف عند بعض المقاربات المفسرة لنشأة الفعل الأمازيغي بالمغرب.

1.1. المقاربة التاريخية أو الحق في المصالحة: تتأسس هذه المقاربة على العلاقة القائمة بين المطالب الأمازيغية والخصوصية التاريخية للمغرب؛ ذلك أن الانتقالات الكبرى التي ميزت هذا التاريخ ساهمت في خلق شعور بالانتماء إلى فضاء حضاري مفارق للحقيقة السوسيو–ثقافية المغربية. وفي هذا السياق، تذهب العديد من الدراسات إلى الحديث عن حضور فعلي للأمازيغية لغة وثقافة تعايشت مع مختلف اللغات التي توافدت على المغرب، لكن مع تأكيد ارتباط هذا التعايش بالنخب السياسية الحاكمة دون أن يتعداه إلى معيش المغاربة اليومي. إلا أن هذه الوضعية سرعان ما ستتغير مع الحضور العربي الإسلامي الذي ترتبت عنه نتائج هامة ذات بعدين اثنين؛ يتعلق الأول بالترابط الحاصل بين فعل الأسلمة والتعريب؛ فدخول الإسلام إلى المغرب رافقته موجات تعريب وتهجير قبائل، وهو ما أدى إلى

بناء ازدواجية لغوية في العديد من المناطق لكون القيام بالشعائر وفهم النص الديني استلزم معرفة العربية، ويرتبط البعد الآخر بالتغيرات التي طالت تعبيرات الهوية المتعلقة بأسماء الأماكن، وبالنظام العرفي، وهو ما سيتم تعميقه مع الوجود الاستعماري الذي سيعمد بدوره إلى الانتصار لمنظومة لغوية وقيمية ترافقت مع تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي شكلت جوهر الحضارة الأمازيغية (Bougniche, 1997)، وقد أدى هذا الأمر إلى طمس تدريجي، لكنه قصدي، لمعالم الحضارة الأمازيغية، وهو ما تم الحفاظ عليه مع حصول المغرب على الاستقلال (Aboulkacem, 2005) (El Qadery, 1995). وسيفضي هذا الوضع لاحقا إلى طرح قضية الهوية من طرف نخب متعلمة قادها وضعها الاعتباري إلى ملامسة إشكالات التعدد الثقافي بالمغرب (Lehtinen, 2003).

2.1. إخفاق النموذج السياسي للوطنية: ينطلق هذا التصور من تأكيد أهمية الوطنية مشروعا جديدا ارتبط بالدول في طور الانتقال نحو التصنيع، حيث أضحت الحاجة ماسة إلى ممتلك رمزي يصلب الإحساس بالانتماء المشترك ضدا على التعدد الثقافي الذي يعج به الواقع. وعلى هذا الأساس، تبلورت نظريات تفسيرية لا ترى في الوطنية تعبيرا عن وعي تاريخي لأمة من الأمم (Aboulkacem, 2005: 11)، بل تراها بناء تدريجيا لأنساق ثقافية وذهنية اتخذت المؤسسات وسائط للهدم وإعادة البناء بما يخدم نموذجا أحاديا مفارقا يتأسس على اللغة الواحدة، والدين الواحد... من هذا المنطلق، اعتُبرت الوطنية " تموقعا في العالم " تترابط عن طريقها جماعة، عبر متخيل يمنحها الإحساس بوحدة الانتماء، ولأن الأمر يتعلق بمجال جغرافي وسياق تاريخي لازم وجود الدولة؛ فقد تحولت الوطنية إلى بناء نظري إيديولوجي يضفي/ لا يضفي شرعية سياسية من عدمها (Aboulkacem, 2005: 18-20) (Lehtinen, 2003: 54). وعلى هذا الأساس ذهب أبو القاسم الخطير إلى أن الظهير الاستعماري شكل المحطة الأبرز في بناء خطاب يتخذ الدين والعروبة محددا في رسم معالم الوطنية الجديدة، إذ عمدت النخب الحضرية إلى هندسة خطاب يقوم على إسلام معرب حصر تاريخ المغرب في الحضور العربي مع ما ترتب عن ذلك من تجاهل للتاريخ الثقافي والحضاري المحلي(Aboulkacem, 2005 : 24-29)، وهو ما سيتم تعميقه بعد الاستقلال، حيث ترجم هذا التصور من خلال الدساتير والقوانين التي رأت في العربية لغة رسمية، الشيء الذي جعلها تستفيد، إلى جانب الفرنسية (لغة الاقتصاد)، من جميع فرص التطور والانتشار

داخل المدرسة والإعلام. وفي المقابل أقبرت الأمازيغية واعتبرت "مجرد لهجة" اختار ناطقوها "الانخراط الطوعي" في المنظومة الحضارية العربية[4].

3.1. نظرية الحرمان النسبي: تؤسس هذه النظرية تصورها للفعل الاحتجاجي عامة انطلاقا من الجوانب السيكو-اجتماعية للسلوك وفق الدور الذي تلعبه التمثلات والانتظارات والطموحات في ميلاد الحركات الاجتماعية، على هذا الأساس اتجه كثير من الباحثين إلى محاولة فهم كيفيات تفاعل الإرادات الفردية باعتبارها الشرط الموضوعي لانطلاق الفعل الجماعي (Forum des Alternatives Maroc, 2014: 35)، هكذا رأى بلومر Blumer في هذا الأخير سيرورة معقدة، حيث كل فرد منتج لحافز ومستجيب له في الآن ذاته. ثم إن انتشار الدافع يصعب تصوره في غياب عنصرين على قدر كبير من الأهمية: يتعلق الأول بوجود حالة قلق وعدم رضى عام اتجاه أوضاع معينة، أما العنصر الآخر فيرتبط بوجود إطار مساعد للعمل الجماعي (Rahmouni, 2012: 3)، وفي السياق نفسه أعطى كل من تورنر Turner وكيليان Kellian وكور Gurr المحيط الاجتماعي، أهمية كبيرة.. وهكذا يتضح أن الفعل الجماعي هو ترجمة لأوضاع اجتماعية عبرت عن نفسها من خلال قضية اتخذت مجموعة أشكال يسعى من خلالها الفاعلون إلى الدفاع عن مطلب أو مقاومة تغيير (Fillieule, Péchu, 1993:50-60) (Rachik, 2016 :10-11).

تكمن أهمية هذه المقاربة في ربطها بين الحركات الاجتماعية والاستعدادات الكامنة لدى الأفراد التي تجعلهم قادرين على تحويلها إلى فعل جماعي، خاصة إذا كان الواقع يحمل في طياته عدم رضى من قبلهم. من هذا المنطلق، اعتبرت دليلة أرزقي أن المجتمعات التي خبرت الظاهرة الاستعمارية اتسمت بوجود مشاكل نفسية اتخذت طابعا صراعيا تعدى الجانب الفردي ليرتبط بالعلاقات الاجتماعية، وذلك نتيجة جملة متغيرات ترافقت مع الظاهرة الاستعمارية، لعل أبرزها التفكيك الذي خضعت له البنى الاجتماعية ومعها منظومة القيم. فقد أنتج هذا الوضع، حسب الباحثة، نظما قيمية متباينة: فهناك النموذج الحداثي الغربي، والنموذج العربي الإسلامي المحافظ، والنموذج الأمازيغي المرتبط بمعيش ساكنة مهمة داخل الجزائر اليومي. وما يميز هذا الوضع هو غياب الامتداد والحسم داخل المدرسة؛ فقيم الأسرة في أغلب الأحيان تتعارض مع قيم المدرسة ومع القيم السائدة في الشارع وهو ما نتجت عنه اهتزازات نفسية ومعاناة في كثير من الأحيان (Arezki, 2004 :21-27).

[4] يظهر ذلك جليا من خلال تقديم ثلاث لهجات أمازيغية في الإعلام الرسمي واعتبار الأمازيغية مجرد مادة للاستئناس في التعليم (التقرير السنوي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بخصوص الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية سنوات 2004 إلى 2016).

وفي الحالة المغربية لا يمنع ضعف الدراسات، فيما يتعلق بتأثير العوامل السيكو-اجتماعية، من افتراض أن التهميش الذي طال الثقافة الأمازيغية، باعتبارها ثقافة متجذرة في النسيج الاجتماعي الوطني (عكس الجزائر، حيث الأمازيغية محصورة في منطقة القبائل شرق البلاد)، قد أدى إلى ميلاد إحساس بالإحباط خاصة مع تنامي أحكام ذات حمولة سلبية اتجاهها، وهو ما أدى إلى التشكل التدريجي للهوية التي تأخذ بعدين: بعد علاقي يرتبط أساسا بالتفاعلات القائمة بين الأفراد، وبعد ذاتي مرتبط بالإحساس بالانتماء إلى جماعة مرجعية (Arezki, 2004 :26-27). وعلى هذا الأساس، فالهوية المتسمة بغنى مستمر نتيجة تفاعل عوامل ذاتية وموضوعية، تطرح عموما في مقابل الآخر (Gallisot, 1987)، الشيء الذي يجعلها في صلب الصراع المجتمعي. وضمن هذا الإطار، يصعب تصور ميلاد الفعل الأمازيغي خارج دائرة الآثار الناتجة عن التصدعات والجروح والتشظي الذي يعصف بالهوية المغربية.

4.1. التحديث أو جدلية المادي والرمزي: من المعلوم أن التحديث التدريجي الذي عرفه المغرب، والذي تزامن أساسا مع الوجود الاستعماري وضمن لنفسه استمرارية مع حصول البلاد على استقلالها قد ترتبت عنه جملة من النتائج. ولذلك يصعب فهم القوانين والاختيارات الثقافية والإيديولوجية دون ربطها بمجمل تحولات المغرب المعاصر، وفي هذا السياق يمكن الوقوف عند جملة من العناصر التي ساهمت في ميلاد حركية المطالب الأمازيغية.

– التحولات السوسيو-اقتصادية والقانونية والمؤسسية: يتعلق الأمر بالمشاريع الضخمة التي دشنها الاستعمار والمرتبطة بالبنيات التحتية، والتي توازت مع استثمارات مهمة في الجانب الصحي نتج عنه انخفاض نسبة الوفيات، وهو ما أثر على مؤشرات النمو الديمغرافي بشكل ضاعف أعداد الشباب الذين سيُلحقون بمختلف وحدات الإنتاج، خاصة تلك الموجودة بالمدن الكبرى التي عرفت توغلا غير مسبوق للرأسمال الفرنسي، وهو ما نجمت عنه تغيرات مجالية نتيجة الهجرة التي اتجهت صوب المناطق النشيط اقتصادها. وبموازاة ذلك تم خلق مناطق للاستيطان والاستحواذ على أراضي فلاحية خصبة، وهو ما أزّم أوضاع البادية المغربية وهدم الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها الثقافة والهوية الأمازيغيتان (أوعسو، 2017: 96–98). فضرب الرأسمال المادي (الأرض أساسا) أفضى إلى تفكيك المرتكزات الثقافية التي رافقت نمط الإنتاج السائد؛ وهكذا تغيرت القوانين وعُصف بالنظام المؤسسي التقليدي لصالح قيم جديدة، بل إن الاستقلالية النسبية والنظام العرفي الذي كان

الإطار السيادي والتشريعي في القبائل هُدم تدريجيا لصالح نظم بديلة ارتبطت بالمؤسسات العصرية.

– التحولات الثقافية والقيمية: يتعلق الأمر هنا بالنموذج الثقافي الذي بدأ يترسخ تدريجيا مدعوما بوجود الدولة المركزية العصرية. فإنشاء مدارس حديثة ووجود مؤسسات إدارية وخلق قنوات إعلامية لنشر الثقافة السائدة عبر وسائط لغوية معترف بها أدى إلى إضعاف اللغة والثقافة المحليتين بكل الحمولة القيمية والرمزية التي تتمتعان بها؛ وذلك لصالح منظومة ثقافية وذهنية وافدة باتت تمتد وتترسخ يوما بعد يوم (Rachik :202-2011). وما يهم من خلال كل ما سبق هو تأكيد عنصرين في غاية الأهمية: يرتبط الأول بالعلاقة القائمة بين مسلسل التحديث الذي انطلق مع الاستعمار واستمر بعد إلغاء معاهدة الحماية، مع ما رافق ذلك من آثار سلبية عصفت بالبنى الاجتماعية التي شكلت النموذج الثقافي وأساس المعيش اليومي للمناطق الأمازيغية. ويتعلق الآخر بما نتج عن هذه التحولات من حركية مجالية في اتجاه المدن، ومن أدوار جديدة ارتبطت بالمدرسة التي أصبحت رمزا للتعميم والتوحيد، ومن ثمة المؤسسة الأكثر فعالية في عملية التنشئة الاجتماعية نظرا لوظيفتها المتمثلة في بناء النظام اللغوي والثقافي السائد تقعيدا ونشرا (لتفاصيل أكثر، راجع Bourdieu, 2001). وقد أدت هذه الحصيلة العامة إلى طرح قضية الهوية الأمازيغية، خاصة بالنسبة للمرأة التي أصبحت "الضحية" الأولى لهذه التغيرات اعتبارا للإكراهات التي تصادفها "لمواكبة" مجمل هذه التحولات.

5.1. تفاعل المحيط الداخلي و المحيط الخارجي: إلى جانب العناصر السالفة يمكن الإشارة إلى أهمية المحيطين الداخلي والخارجي في بناء الوعي الهوياتي، ذلك أن ميلاد أي فعل جماعي يصعب فهمه دون ربطه بالفرص المتاحة، بهذا المعنى يرى إزنجر Eisinger أن الاحتجاج له كل فرص النجاح داخل الأنظمة التي تمزج بين عناصر الانغلاق (المحافظة) والانفتاح (Eisinger, 1973: 11-28)، ولعل الأمر ينطبق على الوضعية المغربية، فبقدر ما توجد إكراهات على مستوى الانتقال نحو الديمقراطية بقدر ما تسير مجموعة من الخطوات في اتجاه وضع أسس دولة الحق والقانون، وتجب الإشارة في هذا الإطار إلى التأثير الذي مارسه المحيط الخارجي في رسم معالم العديد من التحولات التي عرفها المغرب. وفي هذا السياق يرى أحد نشطاء الحركة الأمازيغية أن العالم تغير خلال العقود الأخيرة، ومرد ذلك إلى تحولات ذهنية وجيوسياسية عاصفة؛ فهيمنة خطاب حقوق الإنسان أدى إلى تنامي دائرة الخطاب المطلبي الساعي إلى تأمين الحقوق بما في ذلك اللغوية والثقافية وحقوق المرأة، كما أن الهزيمة

العربية خلال حرب 1967، والانهيار الذي عرفه الاتحاد السوفياتي، وإسقاط النظام العراقي السابق أدى إلى اتساع دائرة الخطاب الداعم للحقوق الثقافية والهوياتية وتراجع خطاب القومية العربية وكذا الخطابات الثورية التي تقرن تحول الأوضاع بالتغيير الذي عليه أن يطول الأنظمة السياسية. وهذا ما فسح المجال أمام طرح قضايا تم اعتبارها إلى عهد قريب قضايا مؤجلة باسم الوحدة العربية أو الثورة الوطنية. وقد جعل هذا الوضع الدولي العام الكثير من الدول، وضمنها المغرب، على الانفتاح على قوى مجتمعية جديدة تأخذ على عاتقها طرح قضايا شائكة خاصة بعد اتساع دائرة الاحتجاج ذي الطبيعة المطلبية. وموازة لذلك، كان لتنامي عدد الخريجين دور كبير في تطور الوعي خاصة أمام الإمكانات التي تتيحها العلوم الإنسانية، الأمر الذي يفسر اتساع دائرة البحث والنقاش الأكاديمي بخصوص قضايا فرضتها التحولات التي عصفت بالمجتمع المغربي. وفي هذا السياق ستتحول قضايا الأمازيغية – المرأة – حقوق الإنسان... إلى قضايا مألوفة داخل الوسط الثقافي الوطني. ولأن الأمر يتعلق بسيرورة طبيعية في تطور المجتمع المغربي، فقد رافقت ذلك كله صراعات ومقاومات كانت نتيجتها خلق شروط طرح هذه القضايا للتداول السياسي (Alternatives 2014:49-65).

يتضح مما سبق أن تحولات المحيطين الداخلي والخارجي قد ساهمت في خلق كل العناصر الداعمة لميلاد فعل نسائي ذي نزوع أمازيغي تمكن من الربط بين هويتين مختلفتين ومتقاطعتين في الوقت نفسه، وعلى أكثر من مستوى.

وبغض النظر عن قيمة هذه الأطر النظرية فالأكيد أن الفعل النسائي الأمازيغي هو نتاج كل هذه العناصر المركبة والتي تجد سندها في عنصرين هامين:

- **وجود خصوصية**: لاشك أن الثقافة المغربية ليست أحادية بل متعددة، وهو تعدد يمكن لمسه من خلال مختلف جوانب الإنتاج الثقافي، سواء تعلق الأمر باللغة الأمازيغية التي مازالت حاضرة على مستوى الأغاني والكتابة والتواصل اليومي...، أو بالإنتاج المادي بكل مظاهره الإبداعية التي تعبر عن هذه الخصوصية الثقافية من صناعة تقليدية ومظاهر اللباس والمعمار وغير ذلك، أو بالنظم الاجتماعية حيث تحتفظ مناطق مغربية بأعرافها المحلية في تدبير النزاعات وأمور الرعي والري...إن هذا الواقع السوسيو–ثقافي ألهم الحركة النسائية الأمازيغية، خاصة مع تنامي الدراسات الأكاديمية واتساع مجال اهتمامها، وهو ما مكنها من كشف جوانب مجهولة من الحضارة الأمازيغية، ولعل خلق مؤسسة ملكية تعنى بتقعيد الأمازيغية وإدماجها في

الحياة العامة[5]، وكذا الاعتراف الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية[6] إلى جانب العربية دليل على واقع الخصوصية التي تميز المجتمع المغربي.

- **وجود طلب اجتماعي**: لا يتعلق الأمر هنا بالإقرار بوجود خصوصية ثقافية وهوياتية، وإنما بوجود انتظارات مجتمعية خاصة في المناطق التي مازالت محافظة على إرثها الأمازيغي. ويتجلى هذا الطلب الاجتماعي من خلال خلق العديد من الجمعيات التنموية داخل المداشر والدواوير التي تعاني نقصا حادا في كل مستلزمات التنمية من بنيات تحتية ومرافق صحية...، ولأن هذا الوضع لا ينفصل عن ترسبات تاريخية وسياسية ارتبطت أساسا بالعلاقة القائمة بين التهميش الاقتصادي والاجتماعي والإقصاء الثقافي، فقد برزت العديد من الجمعيات التي أخذت على عاتقها إعادة اعتبار المنتج المحلي وكذا الخصوصية الثقافية كما يتضح من الأنشطة والخدمات المقدمة للساكنة المحلية بما في ذلك حمل هذه الإطارات أسماء أمازيغية (أحمد الدغرني، 1998: 3 4-50).

ب. في سياق الميلاد: يصعب استيعاب ما تم الوقوف عنده ما لم يؤخذ بعين الاعتبار التنامي المضطرد للجمعيات الأمازيغية وحجم المكتسبات التي تحققت فيما يتعلق بقضايا المرأة [7]وكذا بمطالب تدريس الأمازيغية وإدماجها في الإعلام العمومي[8]، ذلك أن العمل الجمعوي الأمازيغي الذي عرف انطلاقته الفعلية في مرحلة الستينيات سيعرف اتساعا من حيث الكم والكيف، وذلك بانضمام نخب من مختلف المشارب الفكرية والمواقع السوسيو مهنية ومن مناطق مختلفة بما في ذلك المدن الكبرى (أحمد عصيد، 2009: 30-33)، (El Ibrahimi : 104-126). وقد نتج عن هذا التنامي صياغة مرجعيات مطلبية متعاقد حولها منذ سنة 1991 مع ميثاق أكادير الذي وقعته ست جمعيات، وذلك قبل أن يتطور العمل الجمعوي ليرتب أولوياته وقراءاته للوضع العام موازاة مع موجات الانفتاح الرسمي اتجاه الأمازيغية، وستكون

[5] حيث تأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001.

[6] دستور 2011.

[7] نشير بخصوص المرأة إلى أن التعديلات الأخيرة التي طالت مدونة الأسرة من خلال الإقرار بتقاسم التركة المكتسبة خلال الزواج شكلت أحد مطالب الحركة الأمازيغية والتي تجد سندها في العرف المسمى " تامازّالت" أي حق الكد والسعاية.

[8] حيث تم إدماج تقديم الأخبار بالأمازيغية في البث التلفزي منذ 1994.

إحدى نتائج هذا التطور بلورة بيان من أجل الاعتراف بأمازيغية المغرب سنة 2001 والذي شكل تحولا في مسير الفعل الأمازيغي بالمغرب[9].

إن هذا الزخم الذي بلغ مداه مع بداية القرن الحالي سيفضي إلى تأسيس لجان نسائية على صعيد العديد من الجمعيات الأمازيغية الوطنية، وذلك قبل إنضاج الكثير من الأفكار والخبرات النسائية لتتحول إلى منظمات مستقلة متخصصة في قضايا المرأة الأمازيغية. وهذا التحول قد فرضه، من جهة، واقع التشعب الذي أصبح يسم " النضال " الأمازيغي والنسائي معا، الشيء الذي يستدعي نوعا من التخصص، ومن جهة أخرى بروز طموحات نسائية، خاصة بعد توسع هوامش المبادرات المدنية نتيجة موجات الانفتاح التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين، دون إغفال أولويات العديد من الشركاء الخارجيين في دعمهم للمبادرات التي تعطي الأسبقية لقضايا النوع الاجتماعي والتعدد الثقافي[10].

ج. **الولادة الفعلية: مخاض الميلاد:** أكيد أن أي ميلاد يعكس تضاربا بين "رؤى" مختلفة، لأنه ليس محطة تنظيمية فقط، بل هو جزء من بناء مشروعية ما دام أي تأسيس يضمر جوانب رمزية صراعية خفية تمنح شرعية السبق من عدمها لأسماء أو إطارات دون غيرها، وبالتالي تعطي معنى لتاريخ حركة ما. وعلى هذا الأساس يتقاسم سؤال الميلاد، عموما، سردين مختلفين:

- تصور أول يعتبر أن لجان المرأة التي بدأت تتشكل منذ 2002 داخل منظمة الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة لعبت دورا في الترويج لفكرة خلق إطارات نسائية مستقلة، خاصة وأن العديد من أطر هذه المنظمة كن منخرطات في منظمات حقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خاصة)، وعليه فقد طرحت الفكرة وتم التداول بشأنها في الندوة الدولية التي نظمتها الشبكة سنة 2003[11]، حيث خُصِّص يوم لقضايا المرأة والأمازيغية والأحوال الشخصية. وقد عرف هذا

[9] أولا لأن محمد شفيق صاحب "البيان" شخصية تحظى بإجماع من طرف الحركة الأمازيغية وكذا من الجهات الرسمية (كان أستاذا بالمدرسة المولوية، وتم تعيينه أول عميد للمعهد)، وثانيا لأن هذه الوثيقة وقعتها العديد من الجمعيات النسائية والحقوقية والفاعلين الحزبيين والنقابيين، الأمر الذي شكل نقطة تحول سرعان ما سيعقبها رسميا الإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001 بوصفه مؤسسة رسمية تعنى بإدماج الأمازيغية.

[10] معطيات تم استقاؤها بناء على مقابلات واستمارات مع فاعلات أمازيغيات إضافة إلى التقارير المالية والأدبية للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة المقدمة للمؤتمرين الثالث والرابع (منظمة غير حكومية أسست سنة 2003 وتضم أزيد من 20 فرعا).

[11] يتعلق الأمر بندوة الهجرة، المواطنة وحقوق الإنسان أيام 16-17-18 أكتوبر2003 بالرباط بشراكة مع جمعية المغاربة لحقوق الإنسان، واتحاد النساء المغربيات بهولندا.

اللقاء حضور أطر نسائية، وهو ما شكل فاتحة وعي جديد بدأ ينضج قبل أن يترجم في صيغة تأسيس جمعيات نسائية أمازيغية مستقلة.

- تصور ثان يعتبر أن تشكل هذا الوعي بدأ تدريجيا مع الدينامية التي أعقبت "بيان" محمد شفيق، حيث بدأت تتبلور تصورات قاسمها المشترك إعطاء دينامية للمطالب الأمازيغية على جميع الواجهات، وفي هذا الإطار، تم التواصل بين بعض الفاعلات من داخل الحركة الأمازيغية بغرض خلق إطار نسائي وطني، وقد شكل مقر جمعية أسيد بمكناس (وسط المغرب) والمقربة من محمد شفيق، مكانا لعقد لقاءات بين فعاليات تنتمي لمنطقة الأطلس المتوسط، لكن وجود صراعات بين هذه الأطر النسائية بخصوص التمثيل وتوزيع المهام والمرجعية جعل "حلم" تأسيس إطار نسائي يجمع بين الفاعلات الأمازيغيات بمنطقة الأطلس المتوسط يفشل ويتم تعويضه بخلق إطارات نسائية محلية بمطالب وطنية[12]. وهكذا تم خلق أول جمعية نسائية سنة 2004 بمنطقة خنيفرة تحمل اسم "تاوكرات" لتعقبها في نفس السنة ميلاد جمعية "تِنْهِنان" بمنطقة الخميسات، بالمقابل ستعمد نساء الشبكة الأمازيغية بدورهن إلى خلق إطار وطني "صوت المرأة الأمازيغية" سنة 2009 (بالرباط)، وذلك قبل أن تعرف وتيرة ميلاد الجمعيات النسائية الأمازيغية تناميا ملحوظا.

من خلال ما سبق يلاحظ الآتي:

- لعبت العلاقات الشخصية دورا رئيسا في هذا الميلاد، ذلك أن المبادِرات في تأسيس الجمعيات النسائية الأمازيغية كانت تربطهن علاقات من داخل الحركة الأمازيغية وذلك قبل أن يتم الانتقال إلى بناء شرعية جديدة ارتبطت هذه المرة بخلق إطارات نسائية أمازيغية.
- لعبت الحركة الأمازيغية دورا رياديا في التأسيس التنظيمي للجمعيات الأمازيغية النسائية من حيث الدعم (وضع المقرات رهن الإشارة والدعم اللوجستيكي...)، والخبرات.

[12] مقابلة مع رئيسة جمعية تنهنان.

- إن الولادة التنظيمية للإطارات النسائية الأمازيغية حديثة العهد إذ لا تتعدى في أغلبها عقدا ونصف من الزمن[13]، إضافة إلى كونها انطلقت من المدن المتوسطة والكبرى (لتفاصيل أكثر Boukous, 1977 : 72-130).

هكذا إذن شكلت المنظمات النسائية الأمازيغية تعبيرا عن مخاض مجتمعي تبلور بطريقة مسترسلة قبل أن يصل إلى مرحلة النضج والتنظيم، ثم إطلاق المبادرات، ولعل الترابط الحاصل بين واقع التهميش والإقصاء والانتماء الجنسي والثقافي يبدو جليا وبشكل مضاعف في حالة المرأة الأمازيغية. إن هذه الطبيعة المركبة التي تقرن الخصوصية الجنسية بالخصوصية الثقافية واللغوية هي التي تفسر حضور هذا الزوج (أمازيغية – امرأة) ضمن مجالات الاشتغال[14] سواء تلك المرتبطة بالخطاب المطلبي أو بالاحتجاج الميداني.

2. في خرائط الحركة النسائية الأمازيغية:

أ. الأصول والكفايات: لعل ما يميز حركية الفعل النسائي الأمازيغي هو تغطيته للمناطق المجالية الكبرى بالمغرب (الشمال – الوسط – الجنوب)، لكن مع تأكيد كثافة الفعل المنجز بالجنوب خاصة (منطقة سوس)، لاعتبارات لها علاقة أساسا بوجود تراكم على مستوى خبرات الجمعيات بهذه المناطق (El Ibrahimi 2011: 32-92 ؛ أحمد الدغرني 1998: 34-50)، حيث إن الجمعيات الأمازيغية الأولى التي رأت النور في الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات ارتبطت بهذه المناطق، إلى جانب عوامل جغرافية وتاريخية. فانعزال المناطق سالفة الذكر، وتنامي مؤشرات الهجرتين الداخلية والخارجية، خاصة بالنسبة للذكور، جعل قضية الهوية الثقافية والمرأة تطرحان بحدة (Boukous 1977 : 50-90).

وفي هذا الإطار، لابد من التأكيد على صعوبة تتبع جانب الأصول والكفايات الفاعلة داخل حقل الحراك النسائي الأمازيغي، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى معطى تعدد المشارب الفكرية والثقافية، وهنا نسجل لخريجي مسالك الآداب والعلوم الإنسانية[15] وجودا

---

[13] تجد هذه الولادة أسسها في معطيين: يتعلق الأول بكون المدينة ليست فقط مجالا جغرافيا للاستقرار وتلبية الحاجيات بل هي مركز مؤسسات البحث وفضاء السجال الفكري والسياسي واستقطاب النخب، الأمر الذي يجعل وتيرة الصراع تبدو جلية داخل المدينة– مقارنة بالمداشر– لثقلها الديمغرافي، أما الجانب الثاني فيتجلى أساسا في كون المدينة مجالا جغرافيا يخترقه الاغتراب الثقافي الأكثر بروزا، فتوفرها على بنيات مؤسسية إدارية، واقتصادية، وأكاديمية، وساكنة متنوعة الأصول يحولها إلى فضاء يعكس موازين القوى الثقافية السائدة داخل المجتمع، وهو ما يجعل ناطقي الأمازيغية يشعرون باغتراب أشد مقارنة مع مناطقهم الأصلية، حيث واقع الانسجام اللغوي والثقافي.

[14] القانون الأساسي لجمعية " صوت المرأة الأمازيغية".

[15] مثال ذلك رئيسة جمعية " تينهنان" (إجازة في الأدب العربي)، وأيضا رئيسة جمعية " تاوكرات" (خريجة الأدب الفرنسي)،

قويا وكذا كليات الحقوق اعتبارا لارتباط هذه المجالات المعرفية بقضايا اللغة والتنوع الثقافي والحقوق الهوياتية[16]. عموما، نحن أمام متعلمات، وهو ما يعني أن دينامية المطالب النسائية في بعدها الأمازيغي ارتبطت أساسا بنخب مثقفة. وإلى جانب هذا المعطى يمكن الإشارة إلى هيمنة الفئة العمرية الشابة المتراوحة أعمارهن بين 25 و 45 سنة[17]، ولعل هذه الهيمنة تجد سندها، إضافة إلى قابلية هذه الفئة لاستيعاب أي خطاب تغييري يتقاطع مع انتظاراتها المنفتحة على المستقبل، في كون أغلبيتهن متحررات من ثقل المؤسسات الاجتماعية التقليدية (الأسرة مثلا)، وحتى المتزوجات منهن (أغلبهن) لا يعشن الانشطارين الفكري والتنظيمي لكون الأزواج أنفسهم يرتبطون بالحركة الأمازيغية[18]، على أن ما تجب الإشارة إليه في هذا السياق هو معطى الخبرات التنظيمية والعلاقية وكذا المعرفية التي روكمت من داخل الجمعيات الأمازيغية على صعيد لجان المرأة[19].إن هذا الشرط الموضوعي والذاتي هو الذي جعل الأطر النسائية الأمازيغية محصلة لعملية بناء متشابكة لقدراتها وكفاياتها، وهو ما ينطبق أيضا على العديد من الأطر النسائية الميدانية التي أفرزها واقع الهشاشة الذي تعانيه مناطق تلك النساء[20].

إن تعدد مسير الكفايات النسائية لا يمنع من إبراز عنصرين في غاية الأهمية: يتعلق الأول بتشكل هذا الوعي الهوياتي في عمومه خارج الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية، ويرتبط الثاني بمساهمة مغاربة المهجر في هذا الوعي خاصة ما له علاقة بالجوانب المادية واللوجستيكية والعلاقي[21].

والأمر نفسه ينطبق على رئيسة جمعية " صوت المرأة الأمازيغية" (خريجة الأدب الإنجليزي).

[16] معطيات تم جمعها من فاعلات في الحركة الطلابية بكل من الرباط ومكناس.

[17] تبلغ النسبة بين النصف والثلثين (استمارة أنجزت مع فاعلات في لجنة المرأة بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة) .

– على سبيل المثال رئيسة "جمعية صوت المرأة الأمازيغية " تمتلك تجربة داخل منظمة أمازيغية سابقة "الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة"، وهي خريجة شعبة الإنجليزية، راكمت خبرة في مجال العمل البنكي، تقطن بالرباط، حيث تتمركز مؤسسات القرار الوطنية والمنظمات الدولية الداعمة وكذا القنوات الإعلامية.

[19] مثال ذلك مكتب جمعية" صوت المرأة الأمازيغية"، حيث خبرت أغلب العضوات تجربة "لجنة المرأة" بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

[20] مثال ذلك الفنانة البرلمانية فاطمة تاباعمرانت التي تثير جدالا بتدخلاتها في المؤسسة التشريعية بالأمازيغية والتي تنحدر من منطقبة آيت باعمران جنوب المغرب، وكذا الفنانة "سيليا" المعتقلة سابقا والنشيطة في حراك الريف، التي تنحدر من منطقة الحسيمة شمالا.

[21] معطيات تم استقاؤها بناء على مقابلات مع فاعلات أمازيغيات.

ب. مجالات الاشتغال وآلياته: إن طابع الازدواجية الذي يميز الحركة النسائية الأمازيغية جعل مجالات الاشتغال تتسم بالتعدد؛ فإلى جانب القضايا التي تندرج ضمن دائرة اهتمام الحركات النسائية من قبيل المناصفة والمساواة والتمييز الإيجابي، يتميز الفعل النسائي الأمازيغي بإضفاء طابع الهوية الثقافية على مجال اشتغاله[22]، والذي يبدو أنه يخترق بشكل أفقي كل قضايا المرأة، الشيء الذي أضفى نوعا من التميز والرمزية؛ تميز من حيث اتسام كل الأنشطة المرتبطة بالتكوين والتأطير ودعم الاحتجاجات وإنجاز المشاريع وتقديم الاقتراحات باستهداف مناطق هشة حيث العوائق اللغوية تلعب دورها في هذا الوضع، ورمزية بالنظر إلى توظيف الرموز الثقافية والطقوس الاحتفالية كما هو الحال في الحرص على الاحتفال برأس السنة الأمازيغية (13 يناير من كل سنة)[23].

إن مجالات الاشتغال السالفة الذكر تعبر عن نفسها من خلال جملة من العناصر لعل أهمها الجوانب الأدبية المرتبطة بالقوانين الأساسية التي تركز على مستوى الأهداف بإعطاء أهمية للحقوق اللغوية والثقافية للمرأة الأمازيغية، وأيضا من خلال البلاغات والأنشطة التي تركز على قضايا المرأة والهوية الأمازيغية. فالهوية الأنثوية تبدو جلية من خلال التأكيد على تمثيلية المرأة دون غيرها داخل الأجهزة القيادية، أما الهوية الأمازيغية فتظهر من خلال الكتابة وتخليد المناسبات واللباس...، ويتجلى التقاطع بين الهويتين في الأنشطة وأسماء المنظمات.

عموما، لقد نجحت الحركة النسائية الأمازيغية في إقامة رابط بين الانتماء للمرأة والانتماء للأمازيغية، وهو ما يتجسد عمليا من خلال اشتغالها المشترك مع الحركة النسائية من جهة، والحركة الأمازيغية من جهة ثانية[24].

ج. المرجعية والرهانات: لعل القاسم المشترك بين "الحركة" النسائية الأمازيغية هو هذا المزج بين المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، وبين ما هو محلي. على هذا الأساس تقرن المنظمات النسائية مطالبها بالبعد الكوني إيمانا منها بأن الأمر يتعلق بحقوق إنسانية لا ترتبط بزمان أو مكان محددين، بل بالإنسانية جمعاء. "إن نضالنا جزء من النضال العالمي الهادف

---

[22] نظمت جمعية "تنهنان"، على سبيل المثال، أربع دورات للمنتدى الوطني للمرأة القروية سنوات 2007-2011، حيث أعطيت أهمية مركزية لقضايا الهوية الأمازيغية وقد تتخلل هذه الدورات تنظيم ورشات بما في ذلك الكتابة بالحرف الأمازيغي " تيفناغ"، وإلى جانب ذلك عملت الجمعية على تأمين حضورها في تنسيقية الجمعيات الأمازيغية بالوسط منذ تأسيسها مع التوقيع على جميع بلاغاتها ومذكراتها. وبموازاة كل ذلك نظمت أنشطة مشتركة مع الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، كما شاركت في مسيرة 2014 دعما لهيئة المناصفة التي تضم الجمعيات النسائية المغربية.

[23] التقارير الأدبية لكل من جمعية" تنهنان" و" صوت المرأة الأمازيغية".

[24] مقابلة مع رئيسة جمعية تنهنان.

إلى تأمين المساواة وتحقيق الإنصاف بين الرجال والنساء وبين اللغات والثقافات". إن هذا الأفق الكوني لا يمنع من استلهام ما هو محلي، لكن بما لا يتعارض مع ما هو كوني، ومرجع ذلك أن " الثقافة الامازيغية تحبل بالكثير من القيم،...وعليه فالانتماء للوطن هو انتماء لذلك الأفق الكوني، إنه باختصار تمازج بين الماضي والحاضر وفي الآن ذاته تطلع للمستقبل"[25].

إن هذا التمازج بين مرجعية كونية مدونة ومكتوبة، وبين قراءة "ذاتية" للتاريخ يطرح سؤال الحدود بين الأمازيغية وغيرها من اللغات والثقافات، خاصة وأن ميثاق أكادير لسنة 1991 الذي يعتبر إطارا مرجعا للحركة الأمازيغية يتحدث عن الهوية المركبة للشخصية المغربية التي يصعب اختزالها في مكون دون آخر. وفي هذا السياق، ترى إحدى الفاعلات "أن الدفاع عن الأمازيغية لا يعني إقصاء الروافد الأخرى... إن الانتصار للأمازيغية دون غيرها يقتضي التوضيحات التالية: أولا: أن الأمازيغية والمرأة عانتا من الإقصاء والتهميش دون غيرهما، ثانيا: الحديث عن الأمازيغية ليس حديثا عرقيا، بل هو إقرار بواقع سوسيو-ثقافي يتقلص يوما بعد يوم نتيجة السياسات العمومية المتبعة، وأخيرا لأن التطلع إلى المستقبل يقتضي العودة للذات والتصالح معها، وهوما نسعى إليه حينما نفكر محليا بأفق كوني"[26]

وتحقيقا لهذه الغايات، فإن الفعل النسائي الأمازيغي أصبح يضفى مسحة تواصلية عصرية على مختلف أنشطته؛ فإلى جانب التشبيك والمرافعة على الصعيد الدولي، وكذا عقد شراكات مع الكثير من المنظمات خاصة المنتمية إلى دول الاتحاد الأوربي، فإن الوسائط التكنولوجية توظف برمتها في التعريف بالأنشطة أو الدعوة لأشكال احتجاجية أو الدفاع عن مواقف معينة... إلا أن اللافت للانتباه هو خلق إذاعات للدعاية والاستقطاب[27].

وبخصوص الرهانات، أي الغايات والمرامي، التي تسعى الحركة النسائية الأمازيغية إلى تحقيقها فهي أمور يصعب في كثير من الأحيان الإفصاح عنها من داخل الأدبيات المدونة (القوانين الأساسية مثلا)، حيث يتم ترجمتها من داخل الأنشطة والمواقف التي يتم اتخادها. وفي هذا الصدد يمكن طرح السؤال التالي: هل مشكل المرأة ومعها الأمازيغية ثقافي أم سياسي؟ جوابا على هذا السؤال، يمكن التمييز من خلال الخطاب الذي يتم تصريفه بين **الحق** وملامسة **القضية**، فالحق يجد سنده في المطالب المتجهة إلى المؤسسات المعنية، وهي

[25] مقابلة مع قيادية بجمعية نسائية أمازيغية بوسط المغرب.

[26] نفسه.

[28] كما هو الحال بالنسبة إلى "جمعية صوت المرأة الأمازيغية" لتي أنشأت إذاعة خاصة سنة 2015.

مطالب ذات مدى قصير لا تقبل التأجيل مثل تعديل بعض بنود المدونة وإدماج الأمازيغية في التعليم والتقاضي...، أما ما يتعلق بالقضية فيرتبط بالزمن الطويل، وهي قضايا ذات صلة بالذهنيات وبالتحرر الفردي والجماعي وهو ما يتم ترجمته من خلال بعض المواقف من قبيل العلمانية، وحقوق الشعوب الأصلية [28]. إن هذا الفصل المنهجي لا يعدم العلاقة بين الحق والقضية، ذلك ان الدفاع عن بعض المطالب في ظل ما هو قائم لا يمنع الاشتغال من أجل تغيير الأوضاع لصالح كل من المرأة والحقوق اللغوية والثقافية. ولعل في إعطاء أهمية لمسألة تمثيلية المرأة الأمازيغية والمطالبة بفصل الدين عن الشأن العام واعتبار النضال الأمازيغي جزءا من نضال الشعوب الأصلية دليل على كون مساحة الفعل الأمازيغي أضحت تتعدى المطلب الثقافي لصالح أفق سياسي بدأت تجلياته تتضح مع دعوات خلق إطار سياسي يوجد بين المتحمسات له بعض الكوادر النسائية[29].

د. الموارد: تقتضي ملامسة جانب الموارد التمييز بين الذاتي والموضوعي، ويقصد بالذاتي جانب القدرات والكفايات التي تمتلكها الحركة النسائية الأمازيغية، وهو جانب يصعب تتبعه بالنظر إلى الطبيعة "الهلامية" للحركة التي تشمل فاعلات مستقلات ومنتميات إلى إطارات مهنية أو جماهيرية أو حزبية داخل المغرب أو خارجه، لذلك سوف نقصر كلامنا على منظمتين وكذا لجنتين للمرأة داخل أكبر جمعيتين أمازيغيتين بالمغرب[30]. ونشير في هذا الإطار إلى أن نسبة المتعلمات فيها تفوق 85%؛ منهن 53% جامعيات. وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى، حيث تشكل الأطر المتعلمة نسبة أكثر أهمية في منطقة الأطلس المتوسط مقارنة بالجنوب، ولعل ذلك يرتبط بضعف الفعل الأمازيغي وحتى النسائي بهذه المناطق، الأمر الذي فرض الاعتماد على متعلمات راكمن خبرات " نضالية " داخل القطاع الطلابي واستأنسن بخطاب الحركتين: الأمازيغية والنسائية داخل الجامعات المغربية، وتجب الإشارة في هذا المقام إلى التباين بين الأطر وبين الفاعلات الميدانيات، فإذا كان المستوى المعرفي للأطر القيادية يميل لصالح المتعلمات، فإن أكثر من نصف المنخرطات مستواهن التعليمي يتموقع بين الابتدائي والإعدادي، ويشتغلن على مستوى التأطير اليدوي وكذا الاستقطاب، كما يستفدن من تكوينات مختلفة تهم أساسا تحسين وضعيتهن أو إدماجهن

[28] معطيات تم تجميعها انطلاقا من تقارير لأنشطة أو لكلمات أو مداخلات مكتوبة تم تقديمها خلال أنشطة داخلية أو إشعاعية.

[29] على سبيل المثال أمينة بن الشيخ مديرة جريدة " العالم الأمازيغي"، وكذا أمينة زيوال رئيسة "صوت المرأة الأمازيغية".

[31] يتعلق الأمر بكل من جمعية "تنهنان" و"صوت المرأة الأمازيغية" ولجنتي المرأة بكل من جمعية "تامانيوت" و"الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة"

المهني. وتجدر الإشارة إلى أن معارف القياديات، لا تقتصر فقط على الجانب الأكاديمي، بل تتجاوزها إلى المهارات والخبرات التقنية، وهو ما مكن هذه الجمعيات من بناء مشاريع وصياغة تقارير موازية وبناء علاقات....

وبخصوص الجانب الموضوعي، نسجل وجود مقرات مجهزة وكذا مأجورين[31] وداعمين، الأمر الذي منح للمنظمات النسائية كل فرص الاستمرارية، وفيما يتعلق بالدعم، يُلاحظ تباين يعود أساسا إلى مرجعية وتقديرات ومواقف كل إطار، وفي هذا السياق نشير، على سبيل المثال، إلى أن منظمة "صوت المرأة الأمازيغية" تؤمن استمراريتها بالعلاقة مع داعمين أجانب (أوربيين بالخصوص)[32]، عكس منظمة "تنهنان" التي تحصر شركاءها في المؤسسات الرسمية[33] والجماعات الترابية المنتخبة. ولابد من تأكيد هنا على أن قيمة الشركاء وحجم مساهماتهم له تأثير على إشعاع المنظمة الذي يتراوح بين الوطني والمحلي.[34]

3. في تجليات التمفصل:

يبدو أن أسئلة الهوية بشقيها الجنسي والثقافي أضحت صفة ملازمة للحراك النسائي الأمازيغي، ويظهر ذلك جليا من خلال التوظيف المكثف لمجموعة من المكونات التي تختزن داخلها هذا التفاعل بين الخصوصي والكوني. من هذا المنطلق سنقف عند ثلاثة عناصر:

الرموز: من الثابت أن الرموز ليست فعلا محايدا، إذ هي منتجة رسائل وأبعاد تواصلية، وعلى هذا الأساس، تحضر الراية التي لا تحيل فقط إلى مجال جغرافي يقابل مختلف الألوان ويجمع بين الصحراء والبحر والأرض الخصبة، بل أيضا إلى الانخراط في النضال الأمازيغي في بعده الكوني[35]. إن رمزية الراية تتعدى الأفق الوطني الضيق، المقترن بالسيادة بكل تمثلاتها الثقافية التي يؤسسها الدستور وتحافظ عليها المؤسسات. إنها أفق فوق وطني يعلن وحدة الانتماء ضدا على منطق التقسيم الذي صنعه الاستعمار، وضدا على القومية العربية التي

---

[32] نشير في هذا الصدد إلى أن منظمة "تنهنان" كان لها مقر من سنة 2006 إلى 2014 بمدينة الخميسات مع مداومتين، وحاليا هي بصدد البحث عن مقر. أما "صوت المرأة الأمازيغية" فلها مقر بالرباط وتشغل 5 مأجورين ضمنهم 3 ذكور، وتعمل حاليا على ترتيب عملية الحصول على مقر ثان بأكادير جنوبا.

[32] من قبيل السفارة البريطانية، والاتحاد الأوربي، وبعض الوكالات الداعمة للتعاون الدولي بإسبانيا وإيطاليا...

[33] مثل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

[34] فإذا كانت المنظمة الأولى ذات تأثير وطني من حيث الأنشطة، فإن الثانية تقتصر أنشطتها على ما هو محلي.

[35] وهذه الألوان هي الأصفر والأزرق والأخضر، وهي ترمز إلى الوطن الأمازيغي الكبير الذي يمتد من جزر الكناري إلى منطقة سيوة بمصر (تقارير الاحتفال برأس السنة الأمازيغية).

حنطت الانتماء المغربي داخل فضاء ثقافي هوياتي يربطه بالشرق في تناف تام مع المعطيات التاريخية والجغرافية والواقعية. ليس عبثا إذن أن تحمل النساء الراية الأمازيغية، أو يتزيَّن بألوانها في الاحتجاجات وفي الأنشطة الإشعاعية وفي المؤسسة التشريعية. أليست المرأة حاضنة للثقافة وضامنة لاستمراريتها؟ ألم يكن المجتمع المغربي أموسيا؟ إن هذا الحرص على استحضار الراية يؤكد مساهمة المرأة في بناء الحضارة الأمازيغية[36]، ويُثبت، في الآن ذاته، الجزر الذي أصاب وضعيتها نتيجة استيراد إيديولوجيات استنبتت خارج دائرة البيئة المغربية. تقول إحدى الفاعلات الجمعويات: "الراية ليست مجرد ثوب (قطعة قماش)، وبالتأكيد ليست رابطة انتماء مجردة؛ إنها كل القيم الإنسانية من حرية ومساواة، إنها صوت المرأة الأمازيغية التي ولدت ونشأت إنسانة في هذه الأرض... إنها باختصار انتماء حضاري ضدا على كل النزعات الإقصائية المهينة للمرأة"[37]. إن هذا الحضور الرمزي للراية، الذي أضحى عنوانا لهوية سياسية "بديلة"، تنزع نحو إعادة اعتبار لتاريخ محروس ونظام عرفي مطموس، سيجد لنفسه امتدادا من خلال دلالة الأسماء الأمازيغية، فسيليا وتيليلا أسماء لفاعلات اخترن التعبير عن هويتهن الجنسية والثقافية من خلال حمل أسماء تحيل على الماضي بما هو تطلع نحو المستقبل. فتيليلا تعني الحرية، وهذه الأخيرة غائبة آنيا. تقول إحدى القياديات: "لقد عاشت المرأة الأمازيغية حريتها ووصلت إلى أعلى المراتب ودرجة التكريم مكنتها من أن تبلغ منصب الزعامة السياسية... لقد قاومت كل الحضارات التي سعت إلى تبخيس مكانتها، فديهيا – من موقعها زعيمة سياسية– (الكاهنة عند المؤرخين العرب) تصدت للعرب في وقت كانت مجتمعات مشرقية تعمد إلى وأد البنات واعتبار الأنثى وصمة عار"[38]. ومن ثمَّ، فإن تيليلا هي الماضي المطلوب، إنها تعبير عن مصالحة مع وضعية كانت قائمة قبل أن تغتالها إيديولوجيات وافدة عبثت بكل ما هو جميل داخل هذه الأرض. لا غرابة إذن أن تحمل أيقونة حراك الريف اسم سيليا تيمنا باسم ملكة أمازيغية قادت شعبها وجسدت أسمى درجات الارتباط بالأرض. وعلى هذا الأساس تجسد سيليا الزياني القطيعة والاستمرارية؛ القطيعة مع البنيات الثقافية السائدة التي ترى في المرأة مجرد موضوع للرغبة، ولا يمكن أن تتساوى مع الرجل في تقلد بعض المناصب وفي المساواة في الحقوق (الحقوق المدنية...)، فسيليا شابة جامعية تدرس خارج مدينتها الأصلية، تغني بلغتها الأصلية، وهي حاملة لقيم محلية ذات بعد كوني. واستمرارية نابعة من أرض الأجداد، إنها سليلة حضارة قاومت التعصب والدونية؛ فعندما

[36] محمد أرجدال "المرأة الأمازيغية عبر التاريخ"، جريدة الحوار المتمدن الإلكترونية بتاريخ 4-6-2007.

[37] مقابلة مع قيادية "جمعية صوت المرآة الأمازيغية"

[38] مقابلة مع فاعلة أمازيغية بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

تصدح حنجرتها وتقود التظاهرات وتدعو الساكنة إلى الاحتجاج للمطالبة بالحقوق، وتخوض تجربة الاعتقال ثم الاستمرار في الحركية نفسها[39]، فكأنما تقول لست مستعدة لكي أنسلخ عن هويتي التي أنجبت ديهيا وتانفزاويت باسم وطنية زائفة تسلب من المرأة كرامتها.

ولا تستقسم رمزية الأسماء واقترانها بالراية إلا برمزية اليد، وذلك من خلال رفع شارات النصر عبر إبراز ثلاثة أصابع عوض اثنين. إن العدد ثلاثة يقابل كلا من "أكال"، "أفكان" وأوال" وتعني الأرض والإنسان واللغة[40]. إن الأصبع المسمى وسطى يتموقع بين اللغة والأرض باعتبار الإنسان مبدعَ اللغة وهو من يمنح الأرض معنى، إنه نتاج للأرض ومنتج لها في الآن ذاته من خلال مكوناته الثقافية، ولأن هذه الأرض أمازيغية فإنها أرادت أن تتطابق مع ذاتها وأن تحفظ هويتها اتجاه كل من يحاول سلب حقيقتها.

اللغة: تشكل اللغة، إلى جانب التجليات السابقة، أحد المرتكزات التي تشرعن الفعل النسائي الأمازيغي وتعطيه تميزه. ومن ثمَّ، تعتبر الكتابة بتيفناغ (الحرف الأمازيغي) أحد وسائط التعبير التي تحمل في ذاتها بعدا مطلبيا. فقراءة بسيطة لمضامين اللافتات والمطبوعات والكتابات سواء تلك وُظفت في حراك الريف، أو تلك التي تُستعمل في أنشطة الجمعيات تبين الترابط القائم بين الانتماء إلى قضايا المرأة والانتماء إلى الفضاء الثقافي الأمازيغي في شقه المطلبي، ولأن الأمر يتعلق بتهميش وإقصاء مزدوجين، فإن المرأة الأمازيغية تشكل الطرف الأكثر تضررا. فحينما تتم المطالبة بالمشفى وبدمقرطة اللغة والثقافة في المؤسسات الإدارية والمحاكم، فالمرأة الأمازيغية هي الحاضر الغائب لأنها هي من يتنقل إلى المشفى رفقة أبنائها، وهي من يتواصل مع المؤسسات الإدارية، وحينما تكون طرفا في قضايا يجرمها القانون فإنها تحاكم محاكمة الأجنبي في بلدها. إن التهميش الاقتصادي، وتفشي نسبة الأمية في صفوف النساء، جعلاها عرضة لتمييز مؤسسي، ومرد ذلك أن جزءا غير يسير من النساء المغربيات لا يعرفن غير اللغة الأمازيغية، وهو ما يجعل مطلبهن بالاعتراف بهويتهن مطلبا واقعيا وديمقراطيا. وضمن هذا الأفق صرحت إحدى القياديات في منظمة أهلية أمازيغية " إن هذا المزج بين الجنسي والثقافي يعكس في الواقع الانتماء الذاتي والموضوعي، فنحن جزء من الحركة النسائية الطامحة إلى العدالة والحرية والمساواة، لكن في الوقت نفسه نعتبر المطالب اللغوية والثقافية الأمازيغية جزءا من المطالب الديمقراطية، وهو ما يميزنا عن المنظمات النسائية التي تختزل المرأة في مطالب اقتصادية واجتماعية دون أن تنظر إلى قضية الهوية اللغوية

[39] عائشة بلحاج "حراك الريف. المرأة الريفية في واجهة الحدث، جريدة لكم الإلكترونية، بتاريخ 25 يوليوز 2015.
[40] مقابلة مع فاعلة أمازيغية بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

والثقافية"[41]. إن حضور اللغة في الخطاب الاحتجاجي حولها إلى إحدى أيقونات النضال الأمازيغي. وفي هذا الإطار، نشير إلى السجال الذي دار في المواقع الاجتماعية بالمغرب بخصوص تواصل أمهات معتقلي الحراك مع أبنائهن، حيث شكلت اللغة أحد مستويات الصراع الأكثر تجليا، فاتهام العائلات لإدارة السجون بمنع الأسر من التواصل مع أبنائها باللغة الأم، ورد القطاع الوصي على ذلك، ودخول المنظمات الحقوقية والمدنية على الخط والمطالبة بتأمين الحماية الفعلية للحقوق اللغوية الأمازيغية باعتبارها حقوقا محمية دستوريا على مستوى الاستنطاق وكتابة المحاضر والمحاكمات، دليل على جوهرية اللغة في النقاش الثقافي والسياسي بالمغرب المعاصر. صحيح أن اللغة جزء من الثقافة، إنها خزانها الذي يعكس كل مكوناتها. ومن هذا المنطلق تحول التواصل باللغة الأمازيغية والكتابة بها إلى إحدى الآليات الفعالة في الحفاظ على دينامية الحراك وتحقيق الإحساس بوحدة الانتماء. كما أن الحديث عن الريف باعتبارها قطعة من الوطن، مجالا جغرافيا وتاريخيا، هو حديث عن خصوصية ثقافية تعلن عن نفسها من خلال اللغة، حيث المرأة هي الحاضنة والحافظة لهذا الإرث الثقافي الوطني لذلك تحرص نشيطات الحراك على الإحالة إلى الريف مجالا ذا خصوصية لتأكيد جوهرية المطالب اللغوية والثقافية، والترابط الحاصل بين إقصاء هذه المطالب وواقع الدونية والتهميش الذي تعيشه المرأة[42]، وفي هذا الإطار نشير إلى أن البعد اللغوي شكل مرتكزا في بناء مشروعية المطالبة بإنشاء مشفى لعلاج السرطان بمدينة الحسيمة بمنطقة الريف، فاضطرار نساء المنطقة إلى التنقل إلى مدينة فاس يطرح صعوبات التواصل مع الطاقم الطبي الذي يجهل أمازيغية الريف.

وإذا ما استحضرنا النضال المدني النسائي في شقه الجمعي، فإن مطلب اللغة يشكل أحد مفاصل الفعل الاحتجاجي الأمازيغي. وفي هذا السياق ترى إحدى الفاعلات في عدم إجبارية تدريس الأمازيغية استهدافا للمرأة الأمازيغية، خاصة تلك التي لا تتكلم غيرها. "فمعلوم أن الطفل أو الطفلة يكتمل تصوره حول العالم منذ وقت مبكر بواسطة اللغة الأم، لكن في الحالة المغربية حينما تلج الفتاة المدرسة تفرض عليه المؤسسة التعليمية لغة مخالفة للغة المحيط الاجتماعي والثقافي، وهو ما يطرح صعوبات المواكبة، ومن ثمة تنامي الهدر المدرسي مع ما يترتب عن ذلك من اتساع دائرة التهميش اتجاه الأجيال اللاحقة، خاصة في صفوف النساء"[43]، وعليه فإن التركيز على التمكين السياسي للمرأة الأمازيغية الغرض منه تأكيد أهمية

[41] مقابلة مع فاعلة أمازيغية "جمعية صوت المرآة الأمازيغية".

[42] عائشة بلحاج، م.س.

[43] مقابلة مع فاعلة أمازيغية "منظمة تامينوت" وتعني "الجديدة" (تأسست نهاية السبعينيات من القرن الماضي).

انخراط النساء في وعي هويتهن من خلال المرافعة أو من خلال العمل الميداني العملي خاصة بالنسبة إلى النساء الممثلات داخل المؤسسات المعنية بالتسيير والتدبير. لذلك فإن حضور المنظمات الأهلية ذات التوجه الأمازيغي في مختلف الوقفات والمسيرات سواء تلك المرتبطة بالحركة النسائية أو بالحركة الأمازيغية، وتخليد الأيام العالمية (8 مارس مثلا)، إضافة إلى الاشتغال على مستوى التكوين والتأطير والمرافعة على المستوى الوطني والدولي والقيام بعمليات التشبيك دليل على علاقة التفاعل القائمة بين مختلف المستويات، وهذا الترابط الذي يثبت أهمية البعد السياسي حوَّل المؤسسات إلى واجهة للصراع السياسي الثقافي[44]، وهو ما يظهر جليا من خلال حالة البرلمانية والفنانة فاطمة تاباعمرانت، فهي تغني بالأمازيغية، وتقرن اسمها دائما بمنطقة آيت باعمران وهي إحدى أهم القبائل المشهود لها بالكفاح الوطني، ترشحت للبرلمان، وقامت بالحملة الانتخابية من خلال تخصيص مساحة كبيرة لقضايا المرأة، وذلك عبر توظيف مكثف للغة والثقافة الأمازيغية (اللباس — شارات النصر– الإنتاج المادي التقليدي...)، وفازت بالانتخابات وطرحت أسئلتها بالأمازيغية داخل قبة البرلمان، وهو ما شكل حدثا استثنائيا. فالأمازيغية معترف بها دستوريا، لكنها مغيبة داخل المؤسسات ولا تعترف بها الإدارات العمومية. فتاباعمرانت القريبة من الجمعيات الأمازيغية وإحدى الفاعلات في نقابة الفنانين بالجنوب المغربي تغني فقط بالأمازيغية وتصرح في أكثر من مناسبة أنها تعبر عن أفكارها بلغتها الأم أكثر من أية لغة أخرى. ففي تدخلاتها داخل البرلمان والسجال الذي رافق كل ذلك —تصرح إحدى الفاعلات – "إعلان عن أسئلة مقلقة، فكأنها تقول أين موقعي، أين مواطنتي امرأةً مغربية سليلة هذه الأرض المعطاء... ولأنها في ذاتها حاملة لشرعية ديمقراطية اعتبارا لصفتها البرلمانية، فإن في انخراطها المساند للمطالب الأمازيغية تصحيح لوضع يرى في المطالب اللغوية والثقافية مطالب غير ذات أولوية مقارنة بالانتظارات الاقتصادية والاجتماعية"[45].

القانون العرفي: لا تكتمل ثلاثية التجليات السابقة دون الوقوف عند أهمية القانون العرفي. ويقصد بهذا الأخير قوانين محلية هي اتفاق والتزام، غايتها تنظيم الحياة العامة داخل الجماعة. إنها مجموع قوانين وضعية لها ارتباط بالسمات والمعطيات التاريخية والاجتماعية الخاصة بالساكنة[46]. ويجسد القانون العرفي بالنسبة إلى الفاعلات الأمازيغيات نمط حياة، إنه

[44] القانون الأساسي وتقارير الأنشطة لجمعية صوت المرآة الأمازيغية، وكذا الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

[45] مقابلة مع فاعلة أمازيغية" جمعية تامايونوت".

[46] رشيد الحاحي: "الأمازيغية هي الحل "إنفلاس وإزرفان " والقيم الحديثة، جريدة هسبريس الإلكترونية بتاريخ 29–6–2013.

تعبير عن تطور طبَعِي للمجتمع المغربي بما يتلاءم وخصوصيات مناطقه، وما يميزه هو طابع العقلانية الذي يسم الكثير من مكوناته. وعلى هذا الأساس، تؤكد الدراسات المنجزة حول هذا القانون العرفي فصله بين مجال الإيمان والاعتقاد والمجال العمومي (أرحموش، 2011) ؛ فتدبير الجماعة يتم من قِبل الساكنة المحلية عن طريق مجلس يُختار لهذا الغرض وفق ضوابط خلقية وعرفية تمنع تمثيلية الفقيه داخل هذا الجهاز التنظيمي، الشيء وهو ما صبَغَ القوانين العرفية الأمازيغية بطابع مدني بعيدا عن كل مصدر غير وضعي، ووفق هذا المنطلق بلورت القبائل الأمازيغية أحكاما مدنية وجنائية تمنع قتل القاتل وتقر المساواة بين الرجل والمرأة، بل وتقر بملكية القبائل للغابات وثروات الأراضي والمياه[47].

إن ما يهمنا من خلال هذا الاستعراض السريع لبعض الحقوق والضمانات الواردة في القوانين العرفية الأمازيغية، هو رصد الأسس التي تسند مطالب الحركة النسائية الأمازيغية والتي تستقي مشروعيتها من تاريخ ضارب في الجذور يمتد بأصوله إلى فترات زمنية بعيدة داخل مجال جغرافي اسمه المغرب، وعليه وخلال مختلف المعارك التي تقودها الحركة النسائية والهادفة إلى مساواة الرجل بالمرأة في الحقوق المدنية خاصة تلك المتعلقة بالإرث، والتي لا تكل الجمعيات الأمازيغية من توظيف القانون العرفي في بناء مشروعيتها، وهو ما سيتم الاستجابة له جزئيا انطلاقا من التعديلات التي طالت مدونة الأسرة الصادرة سنة 2004 حينما أكدت إمكانية صياغة وثيقة مستقلة بموازاة عقد الزواج تحدد تدبير الثروة المكتسبة. ضمن هذا الأفق تصر المنظمات الأمازيغية على ضرورة استثمار العرف الأمازيغي وما يزخر به من النظم والقواعد التي لا تتعارض مع روح المواثيق الدولية، والتي تعبر في الآن ذاته عن خصوصية محلية ذات منزع إنساني. ف "تامازّالت"، أو "حق الكد والسعاية" الذي يمنح المرأة نصف الثروة المكتسبة يشكل تكريما للمرأة ضدا على قوانين "شرعية" تعطي للرجل كل شيء بعد حصول الطلاق، ولا تعترف بعمل المرأة وتدبيرها ومساهمتها في مراكمة الثروة والحفاظ عليها، وعليه فما يميز مطالب الحركة النسائية الأمازيغية هو ارتباطها بما هو خصوصي لكن ضمن أفق كوني، وما شعار " لنفكر محليا في قضايا كونية " إلا تأكيد الحاجة إلى مغربة الخطاب النسائي عبر استثمار كل الجوانب الإيجابية في تراثنا وتاريخنا لأن ذلك هو الكفيل بإعادة اعتبار هويتنا بما لا يتعارض مع مطالب كونية ديمقراطية[48].

[47] نفسه، وأيضا التقرير السنوي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بخصوص الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغيتين سنوات 2004 إلى 2016.

[48] تجميع لمقابلات مع مجموعة من الفاعلات الأمازيغيات.

إن هذه العودة، وعلى الرغم من الطابعين الانتقائي والتأويلي للماضي لا تقتصر على مطلب محدد، بل تمتد إلى مطالب أخرى ذات وقع في النقاش العمومي بخصوص المرأة من قبيل مسألة التعددية الزواجية والتي يتم النظر إليها باعتبارها قضية "وافدة" على البيئة المحلية، والأصل في ذلك أن الأعراف الأمازيغية تمنع على الرجل التعدد وتعطي المرأة حق الانفصال متى رغبت في ذلك. إن هذه القضايا المثارة اليوم بالمغرب ترى فيها الجمعيات الأمازيغية إمكانية تاريخية للتصالح مع الذات وإعلان الانتماء إلى هوية ضاربة في الجدور مستقاة من بيئة محلية عرفت كيف تحفظ استمراريتها، حيث مازالت قبائل كثيرة، خاصة بالجنوب المغربي، تؤمن استمراريتها بطريقة عرفية ضدا على قوانين مكتوبة تبخس المرأة. تقول إحدى الفاعلات: " إن المطالب النسائية قد تبدو غريبة إذا ما تم ربطها فقط بالمواثيق الدولية، لكنها قد تصير مقبولة إذا ما تم تأكيد أصولها المغربية، وذلك بالرجوع إلى القوانين العرفية التي تجسد الجانب التشريعي في العقل المغربي، والذي عمد إلى بناء نظم اجتماعية ترى تساوي الرجل والمرأة. صحيح أنهما يختلفان من الناحية البيولوجية، لكن ذلك يعني التكامل وليس التفاضل بينهما وجعل أحدهما مجرد تابع الآخَرَ"[49]. عموما يبدو القانون العرفي أحد مرتكزات الخطاب النسائي الأمازيغي، وهو ما يتجسد فعليا من خلال المطالب المبلورة والمرجعية المعتمدة، حيث تتم الملاءمة بين الجانب التشريعي المحلي والبعد الكوني من خلال تأكيد ضرورة إعادة اعتبار تراث الشعوب الأصلية، لذلك لا نجد صعوبة في استيعاب مواكبة الجمعيات الأمازيغية اللجان المكلفة بصياغة إعلان عالمي يخص الشعوب الأصلية، بالدرجة نفسها لا نجد أية صعوبة في قراءة التقارير الموازية التي تقدمها الجمعيات الأمازيغية والتي تهم وضعية المرأة من خلال إثبات ضرورة إعادة اعتبار التشريع المحلي في تعديل النصوص المجحفة في حق المرأة.

إن الوقوف على أهمية هذه الجوانب الثلاثة ليس الغرض منه حصر الحراك النسائي الأمازيغي في جوانب مطلبية ذات أفق مدني، بل لإقرار الترابط الحاصل بين الفعل النسائي وتطور القضية الأمازيغية بالمغرب المعاصر. فالتحول الذي عرفته البلاد بالاعتراف الدستوري بالأمازيغية وخلق مؤسسة تعنى بالنهوض بها وإدماجها في النسيج الثقافي الوطني، والصعوبات التي رافقت كل ذلك من قبيل غياب الإلزامية، واقتران دسترتها بالمصادقة على قانون تنظيمي يحدد إجراءات التفعيل، كلها عناصر جعلت الكثير من النشيطات ينزعن نحو خيار الفعل السياسي من خلال مبادرات ترى في تأسيس حزب سياسي مدخلا يرد اعتبار الأمازيغية،

[49] مقابلة مع محامية عضوة في منظمة تاماينوت.

خاصة في ظل بروز قياديات على صعيد العمل الإعلامي والمؤسسي والأكاديمي الخاص بالجمعيات.

استخلاص

يتبين من خلال ما سبق أن الحركة النسائية الأمازيغية استطاعت، رغم جنينيتها، أن تبحث لنفسها عن موقع داخل فضاء الحراك المغربي بمختلف أطيافه مسنودة بواقع الهشاشة والخصوصية السوسيو-ثقافية، وكذا بالتطور الذي عرفته الحركتين: الأمازيغية والنسائية، إضافة إلى الفرص المتاحة سواء تعلق الأمر بالمحيط الداخلي أو الخارجي، وهو ما نتج عنه تنامٍ ملحوظ للجمعيات النسائية الأمازيغية وكذا للحضور النسائي داخل الحركة الأمازيغية، دون إغفال بروز العديد من الفعاليات داخل إطارات حقوقية أو سياسية أو نقابية طلابية. إن هذا الحضور أمّن لنفسه الاستمرارية من خلال كفايات ذاتية وموارد خارجية كما رسم لنفسه حضورا من خلال التنسيق المشترك مع إطارات نسائية وأمازيغية.ثُم إن هذا التمفصل بين الهويتين الجنسية والثقافية ولّد طموحات فردية رأت في التراكم المحقق محطة للانتقال بقضايا المرأة نحو دائرة المشاركة السياسية.

على العموم، وبغض النظر عن الطبيعة الانتقائية للفعل النسائي الأمازيغي للتاريخ والتراث والذاكرة المحلية، فقد نجح نسبيا في تأمين الربط بين الحق في الهوية الأمازيغية، والحقوق الإنسانية للمرأة، الأمر الذي جعل النضال النسائي في بعده الأمازيغي أحد أوجه النزوع المجتمعي نحو الديمقراطية.

المراجع

أرحموش أحمد، (2011)، **القوانين العرفية الأمازيغية**، ج1، مطابع امبريال، الرباط.

استاتي الحبيب، (2016)، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب. حالة حركة 20 فبراير**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

أوعسو خالد، (2017)،"الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912-1974) أي موقع للشباب"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، عدد 22، ص 93-115.

الدغرني أحمد، (1998)، **العمل الجمعوي الأمازيغي بالمغرب**، مطبعة أمبريال، الرباط.

عصيد أحمد، (2009)، **سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب**، منشورات المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، الرباط.

Aboulkacem, E. (2005), *Nationalisme et construction culturelle de la nation au Maroc : processus et réactions*, Thèse de Doctorat, EHSS Paris.

Arezki, D. (2004), *L'identité berbère de la frustration à la violence. La revendication en Kabylie*, Séguier, Paris.

Bougchiche, L. (1997), *Langue et littérature berbère. Des origines à nos jours*, Editions Ibis press.

Boukous, A. (1977), *Langage et cultures populaires au Maroc. Essai de sociolinguistique*.

Eisinger, P. (1973), « the conditions of protest behaviour in Americain cities », *Americain Political Science Review*, N 67, p 11-28.

El Ibrahimi, A. (2011), *Amazighité et contestation au Maroc : Essai d'analyse*, Thèse de Doctorat, Université Hassan II Ain Chock , Faculté Des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales.

El Qadery, M. (1995), *L'Etat nation et les berbères, le cas du Maroc, mythe colonial et négation national*, Thèse de Doctorat, Montpellier.

Fillieule, Olivier. et C. Péchu (1993), *Lutter ensemble les théories de l'action collectiv*e, L'Harmattan, Paris.

Gallissot, R. (1987), « Sous l'identité, le procès d'identification », *l'Homme et la société*, N° 83, p. 12-27.

Lehtinen, T. (2003*), Nation à la marge de l'Etat. La construction identitaire du mouvement culturel amazigh dans l'espace national Marocain et au–delà des frontières étatiques,* Thèse de Doctorat, EHSS Paris.

Rachik, A. (2014), *Les mouvements de protestation au Maroc. De l'émeute à la manifestation*, Forum des Alternatives Maroc, Edition Fanigraph, Rabat.

Rachik, A. (2016), *La société contre l'Etat mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc*, la croisée des chemins, Casablanca.

Rahmouni, T. « la mobilisation collective », leçons non publiées, faculté de droit, Casablanca. p 3-6.

Rocher, G. (2002), *Introduction à la sociologie générale*. *Le changement social*, Essais, Paris.

Touraine, A. (1973), *La production de la société*, le Seuil, Paris.

الجرائد الإلكترونية

هسبريس بتاريخ 29-6-2013

الحوار المتمدن بتاريخ 4-6-2007

لكم، بتاريخ 25 يوليوز 2015

أدبيات الجمعيات

القوانين الأساسية

التقارير